أنباء سورية

العملة السورية الجديدة قيد التداول.. و«المركزي»: لا انخفاض لقيمتها و الودائع المصرفية حرة وبلا قيود

صورة العملة السورية الجديدة

وكالات: أعلن النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي مخلص الناظر، عن انطلاق عملية استبدال العملة السورية القديمة بالعملة الجديدة بشكل فعلي ابتداء من أمس، بعد تحضيرات دامت لأشهر من العمل الدؤوب المتواصل.

وقال الناظر في منشور عبر منصة «X» نقلته وكالة الأنباء السورية «سانا» أمس: «منذ الصباح الباكر توافد ممثلو البنوك الخاصة وشركات الصرافة إلى فروع المصرف المركزي في المحافظات لاستلام الليرة الجديدة»، مؤكدا أن العملة السورية الجديدة في التداول وبأيدي المواطنين منذ الأمس.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي د.عبدالقادر الحصرية أن أي ودائع مصرفية ناجمة عن عملية استبدال العملة ستكون «حرة ودون أي قيود» أسوة بالودائع بعد تاريخ 7 مايو 2025.

وقال الحصرية عبر «فيسبوك»: «يمثل تبديل العملة فرصة حقيقية لكسب ثقة الناس بالقطاع المصرفي، من خلال تقديم خدمة مميزة قائمة على الاحترام والشفافية، وليس فقط إنجاز عملية الاستبدال. فالتواصل الجيد مع الزبائن وشرح الخدمات المصرفية التي يمكن أن تقدمها المصارف بأسلوب بسيط وواضح، يسهم في تصحيح الصورة الذهنية وتعزيز الثقة».

وكان المصرف دعا إلى ضرورة التقيد بالتعليمات الخاصة بالمحافظة على سلامة وجودة الأوراق النقدية السورية ولياقة مظهرها، باعتبارها مالا عاما ورمزا من رموز السيادة الوطنية، وذلك من خلال تنظيم أساليب استعمالها وتداولها.

العملة الجديدة

ووفقا لما نشره المصرف عبر قناته على تلغرام، لا يعد حذف صفرين من العملة تخفيضا لقيمتها «وإنما يقتصر على إعادة التعبير عن القيم النقدية بعد حذف صفرين منها، مع الحفاظ الكامل على جميع الحقوق المالية والمصرفية والتعاقدية، كما تنتقل جميع الأموال النقدية والمصرفية، والرواتب والعقود والديون والالتزامات تلقائيا وبصورة منظمة إلى الليرة السورية الجديدة دون أي فقدان للحقوق».

ويحمل الإصدار الجديد اسم «الليرة السورية الجديدة»، ويجري الاستبدال وفق معيار يقضي بأن كل 100 ليرة سورية قديمة تعادل ليرة سورية جديدة واحدة، وتعتبر كل من العملة القديمة والجديدة وسيلتي دفع قانونيتين وملزمتين خلال فترة الاستبدال، ولا يجوز رفض التعامل بأي منهما.

وبعد انتهاء فترة الاستبدال، تخرج الفئات القديمة المسحوبة من التداول من الاستخدام اليومي، وتفقد قوتها القانونية كوسيلة دفع، مع بقاء قيمتها محفوظة وإمكانية استبدالها لاحقا لدى فروع مصرف سورية المركزي حصرا ولمدة 5 سنوات.

وتغطي عملية الاستبدال جميع المناطق عبر آلاف النقاط المعتمدة، وتشمل المصارف العامة والخاصة، ومصارف التمويل الأصغر، وشركات الصرافة والحوالات الداخلية، في حين لا توجد منافذ استبدال خارج أراضي الجمهورية العربية السورية خلال فترة الاستبدال.

وخلال الفترة الانتقالية، تستمر العملتان القديمة والجديدة في التداول معا، ويمكن تقاضي الرواتب والمستحقات واستخدام أي منهما دون إلزام، مع بقاء القوة الشرائية دون تغيير، وقيام الجهات المعنية بفرض رقابة مشددة لمنع أي تلاعب بالأسعار، حيث يتم عرض الأسعار بالعملتين معا دون تغيير في القيمة.

أنباء مصرية

انطلاق جولة الإعادة لـ 27 دائرة ملغاة من المرحلة الأولى لانتخابات «النواب»

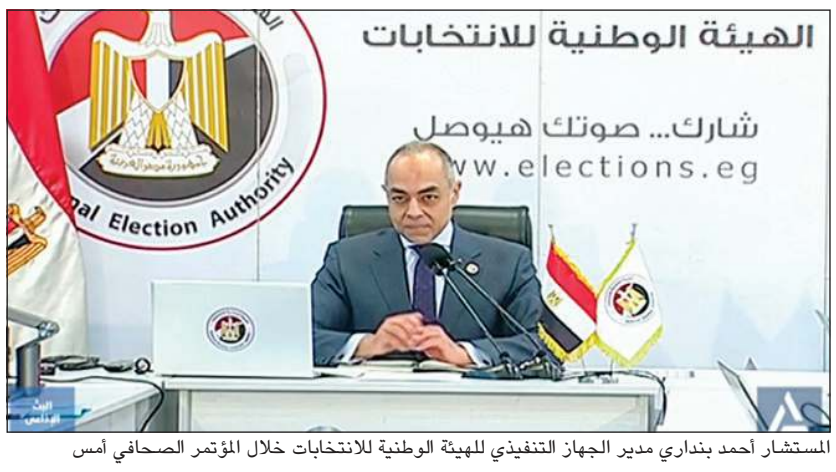

المستشار أحمد بنداري مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات خلال المؤتمر الصحافي أمس

القاهرة ـ أحمد صبري
وناهد إمام ومجدي عبدالرحمن

أكد المستشار أحمد بنداري مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، أن العملية الانتخابية سارت أمس في اليوم الأول لجولة الإعادة بالدوائر الملغاة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، بموجب أحكام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بشكل مستقر، مشيرا إلى أن الهيئة لم تتلق أي شكاوى تتعلق بسير الانتخابات، وان اليوم الأحد هو الثاني والأخير لجولة الإعادة.

وقال المستشار أحمد بنداري ـ في مؤتمر صحافي ـ إن 8 لجان اقتراع فرعية فقط، تأخر العمل بها لمدد تراوحت ما بين 20 دقيقة وبحد أقصى ساعة واحدة، موضحا أن أسباب التأخير تعود إلى عطل في سيارة أحد رؤساء اللجان، ووجود أعمال إصلاح وصيانة بطريق مؤدي إلى لجنة أخرى، وعدم إمكانية الوصول في الوقت المحدد، بسبب تحويلات الطرق على تطبيقات الخرائط الإلكترونية.

وحث مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، جميع المواطنين الذين يقع موطنهم الانتخابي ضمن دوائر هذه الجولة الانتخابية، إلى الحرص على النزول والمشاركة في الانتخابات، إعمالا لحقهم الدستوري، مشددا على أن الهيئة تقف على مسافة واحدة من الجميع، وحريصة على توفير المناخ الملائم للناخبين لكي يدلوا بأصواتهم في حرية تامة وطمأنينة. ودعا المستشار بنداري جميع أطراف العملية الانتخابية، إلى إبلاغ الهيئة الوطنية للانتخابات فورا بأي أعمال أو وقائع قد تحدث وتشكل خرقا لضوابط الانتخابات وقواعدها، وذلك عبر الخط الساخن المخصص لتلقي الشكاوى والبلاغات والاستفسارات (19826)، مشيرا إلى حرص الهيئة على التصدي بكل قوة وحزم لأي خروقات محتملة للانتخابات.

وتعد جولة الإعادة بالدوائر الملغاة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، بموجب أحكام قضاء مجلس الدولة، المحطة الأخيرة في انتخابات مجلس النواب، وتجرى على 49 مقعدا فرديا، يتنافس عليها 98 مرشحا، في 27 دائرة انتخابية موزعة على 10 محافظات من محافظات المرحلة الأولى للانتخابات.

ويبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في العملية الانتخابية 14 مليونا و897 ألفا و356 ناخبا، يتوزعون على 2230 لجنة اقتراع فرعية بالمحافظات العشر.

وتتم العملية الانتخابية تحت إشراف مستشاري الهيئات القضائية، وتستمر على مدى يومين متتاليين وسط متابعة من مختلف منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

وكانت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، قد أصدرت في 29 نوفمبر الماضي، أحكاما بإلغاء العملية الانتخابية في 30 دائرة انتخابية من دوائر المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب، وأمرت بإعادتها بعد آخر إجراء صحيح والمتمثل في الدعاية الانتخابية، فأعيد إجراء الانتخابات في جولتها الأولى يومي 8 و9 ديسمبر الماضي في الخارج، و10 و11 من ذات الشهر داخل البلاد.

أنباء لبنانية

مصدر لـ «الأنباء»: المرحلة الثانية من خطة الجيش أقل صعوبة في التنفيذ

بيروت ـ ناجي شربل
وأحمد عزالدين

يشكل ترتيب الوضع الأمني جنوب الليطاني العنوان الأبرز للاجتماع المقبل للجنة الإشراف على وقف إطلاق النار «الميكانيزم»، في موازاة الإعلان الرسمي المتوقع بانتهاء انتشار الجيش اللبناني في منطقة جنوب الليطاني، على وقع التهديدات الإسرائيلية المتزايدة، والحديث عن نشر قوات إضافية على الحدود اللبنانية من الجهة المعادية.

وقال مصدر أمني لبناني لـ «الأنباء» ان اجتماع «الميكانيزم» على مستوى العسكريين فقط من دون مشاركة المدنيين، هدفه إعادة ترتيب الأولويات الأمنية وآليات التعاطي مع الشأن الأمني في جنوب الليطاني، كمنطقة خالية من وجود أمني حزبي وحصرية السلاح بيد الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية الرسمية.

وأشار إلى ان المطلوب وضع أسس لآليات المراقبة والتعاون مع القوات الدولية ولجنة «الميكانيزم» لمنع أي خرق خصوصا من الجانب الإسرائيلي الذي يقوم يوميا باقتحام البلدات الحدودية وتدمير ما تبقى من منازل قليلة نجت من الحرب، مع استمرار التهديدات والحشود.

وقال مصدر سياسي رفيع لـ «الأنباء» إن دول «الرباعي» العربي ـ الدولي (السعودية، مصر، الولايات المتحدة، وفرنسا) تكثف من اتصالاتها في المرحلة المقبلة من خلال زيارات لعدد من الموفدين لإجراء محادثات مع المسؤولين اللبنانيين بهدف منع الحرب الإسرائيلية من جهة، والحفاظ على الإنجازات التي تحققت، ومنع أي مغامرة إسرائيلية لإعادة خلط الأوراق في لبنان بالتوازي مع المشاريع المتعلقة بالوضع الإقليمي.

وأضاف المصدر: «سيركز التحرك الإقليمي ـ الدولي في اتصالاته، بالإضافة إلى منع توسيع العدوان الإسرائيلي، على مطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ المزيد من الخطوات نحو بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وتحصين الوضع جنوب الليطاني. وفي الوقت عينه، سيركز الجانب اللبناني على انسحاب الاحتلال حتى الحدود الدولية تنفيذا لاتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701».

وفي إطار مساعدة الحكومة على بسط سلطتها، ذكرت معلومات أن بعثة أمنية من الاتحاد الأوروبي ستزور لبنان خلال شهر يناير الجاري لتقييم احتياجات الجيش والأجهزة الأمنية في مجال التدريب والاستشارات، وبحث المتطلبات الميدانية لتقديم المساعدة. ويتركز الاهتمام في جانب كبير منه على ضبط الأمن على الحدود مع سورية من دون المشاركة في أي عمل ميداني في هذا المجال.

وذكرت معلومات خاصة بـ«الأنباء» نقلا عن مرجع عسكري سابق، ان المرحلة الثانية من خطة الجيش لحصر السلاح، ستكون أخف صعوبة في التنفيذ من المرحلة الأولى، خلافا لما يعتقده البعض. وعرض المرجع للفارق في طبيعة الجغرافيا والديموغرافيا بين المنطقتين في جنوب الليطاني وشماله، متناولا ما سماه «الوجود الأقل لجمهور الثنائي بين نهري الأولي والليطاني، عما هو الحالي في جنوب النهر، واختلاف طبيعة الوجود المسلح هناك، وخصوصا لجهة المكون الفلسطيني في مخيمي المية ومية وعين الحلوة (أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان)».

وتطرق إلى نجاح السلطة اللبنانية في تكريس حق العودة لأهالي بلدات المناطق الحدودية، وإن كانت بعض الأطراف المشاركة في لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار «الميكانيزم»، تعتزم الدخول في نقاش جدي حول طروحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن إقامة منطقة اقتصادية في البلدات الحدودية المدمرة في الجانب اللبناني المتاخم للأراضي الإسرائيلية. منطقة تكرس المطلب الإسرائيلي بـ «منطقة عازلة» خالية من السكان، تسعى عبرها الحكومة الإسرائيلية إلى طمأنة سكان المستوطنات في الجليل الأعلى، والخط الساحلي الممتد من الناقورة إلى نهاريا وحيفا.

وفي اعتقاد المرجع العسكري السابق «ان هذا الواقع يقلل من التهديدات الإسرائيلية بشن حرب موسعة على لبنان من بوابة استهداف البنى التحتية الأساسية للحزب، من دون ان يسقط استمرار الضربات الإسرائيلية في أمكنة متفرقة، مع إدراك الجميع ان المخزون الرئيسي من الصواريخ الدقيقة البعيدة المدى للحزب موجود في البقاع، في حين ان ترسانة تصنيع المسيرات تقع في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، وهي منطقة مكتظة سكنيا».

ومما تقدم، يبدو الوصول إلى وقف فعلي نهائي لإطلاق النار من قبل الجانب الإسرائيلي متعذرا، وهذا المطلب الأساسي للحكومة اللبنانية، التي نجحت في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الجيش المعروضة لدى «الميكانيزم»، وتستعد للانتقال في شكل ثابت إلى المرحلة الثانية شمال نهر الليطاني وصولا إلى مدخل صيدا من العاصمة بيروت عند مصب نهر الأولي.

وفي الشأن الاقتصادي المتصل بمتابعة البحث في مشروع قانون الانتظام المالي واستعادة الودائع الذي أقرته الحكومة أخيرا، تعقد المصارف العاملة في لبنان اجتماعا في الثانية عشرة من ظهر غد للتشاور حول مشروع قانون الفجوة المالية واتخاذ القرارات المناسبة بهذا الصدد. وكما بات واضحا، فإن الطريق أمام إقرار هذا القانون من قبل مجلس النواب بعد قذف الحكومة الكرة إلى ملعبه دونها مطبات وألغام كثيرة في ضوء الاعتراض على المشروع من قبل المصارف والنقابات المهنية وجمعيات المودعين، إضافة إلى قسم كبير من النواب.

هدوء في بحر بيروت بعد العاصفة الثلجية (محمود الطويل)

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
عائلة بن غيث الكرام
لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى
أحمد محمد سالم بن غيث
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون